



بسم الله الرحمن الرحيم

أمل

رؤية حزب الجبهة الوطنية لصيانة المال العام ومكافحة الفساد الإداري

منذ مدة ليست ببسيطة تصدرت ليبيا قوائم الدول الأكثر فساداً وانعداماً للشفافية ووصل الآن إلى النخر في عظم المقدرات الوطنية مما أثار التأثير السلبي في استقرارها وحماية مواردها من النهب والاستغلال وتعطيلاً لعجلة التنمية والاقتصاد ناهيك عن تعثر جهود بناء الدولة الحديثة ، وإيماناً من حزب الجبهة الوطنية بأن أموال ليبيا ليست ملكاً لفرد أو مجموعة بل هي حقّ لليبين ولالأجيال القادمة ومن واجبنا حمايتها وصيانتها واستثمارها وتميبتها بشكل جيد ومفيد

الرؤية

الشفافية والنزاهة أساس لمجتمع خالٍ من الفساد لتتكون ليبيا من ضمن الدول المتقدمة في هذا المجال

الرسالة

استخدام سلطة القانون والإجراءات الرادعة لسد الثغرات ومواطن الضعف في هياكل الدولة للحد من سوء استخدام السلطة لتحقيق منافع شخصية مادية كانت أم معنوية ومحاسبية كل مسؤول عن ما قام به من مخالفات مالية أو استخدامه لسلطته لغرض الكسب سواء كان بنهب المال العام أو بالرشوة أو الوساطة أو المحسوبية للوصول إلى دولة متقدمة في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة



التكوين الهيكلي للرؤية

أولاً الهيكل القانوني :

ويتمثل في تعديل بعض القوانين وإصدار قوانين جديدة تؤسس لسد الثغرات وتجريم الفساد المالي والإداري وتجريم مرتكبيه وتأكيد عدم سقوط الجريمة بالتقادم لتمكين الهيئات القضائية المختصة للوصول إلى المعلومات وردع المجرمين واسترداد المنهوب من أموال الشعب وتصحيح التجاوزات الإدارية التي ارتكبت ، وأخرى لسحب الحصانة عن كبار موظفي الدولة الذين يتمتعون بحصانة ليتم ملاحقتهم قانونياً وفقاً لمبدأ المساواة وسيادة القانون ولا أحد فوق سلطة القانون ، وأخرى لاستحداث المؤسسات التي سيناط لها مهمة تنفيذ الإجراءات الضبطية والتحقيقية وكذلك القضائية.

ويمكن حصرها في الآتي:

- قانون مكافحة الفساد والرشوة والمحسوبية
- قانون المكسب الغير مشروع
- قانون محاسبة كبار موظفي الدولة
- قانون الحصانة
- قوانين استحداث الهيئات الجديدة

ثانياً الهيكل المؤسساتي :



ويتمثل في إنشاء واستحداث مؤسسات وهيأت تتولى التحقيق والتمحيص في كل البلاغات والمخالفات وإحالتها للنيابة المنشئة المختصة لاستكمال إجراءات العرض على الهيئة القضائية الخاصة بجرائم الفساد ويمكن حصرها في الآتي:

- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- هيئة الكسب الغير مشروع
- نيابة جرائم الفساد
- محكمة جرائم الفساد التخصصية

ثالثاً الهيكل التوعوي:

ليس الهدف فقط مكافحة الفساد بعد حدوثه ولكن الهدف الاسمى هو توعية المواطنين بواجبهم تجاه حماية مقدرات دولتهم واعتبار الفساد صفة ذميمة لا تمت للدين الإسلامي بصلة ومنافية للأخلاق الحمية وهي جريمة يعاقب عليها القانون أشد العقوبات ، وهذا الدور ستلعبه المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك وسائل الإعلام والذي يعول عليه كثيراً في التقليل من تجرء المسؤولين على المساس بمقدرات المجتمع وسوء استخدام النفوذ.

بالإضافة إلى هذه الهياكل هناك بعض الإجراءات التنفيذية والخطط الاستراتيجية التي سيقوم الحزب بتنفيذها في حال تحصل على الأغلبية التي تمكنه من الحكم وهي:

- تطوير مصلحة الضرائب لتتمكن من القيام بواجبها في جباية حق الدولة.
- تطوير مصلحة الجمارك لتتمكن من القيام بواجبها في جباية حق الدولة.
- إنشاء قاعدة بيانات لإقرارات الذمة المالية وتفعيل الغاية التي ترحى من تقديمها
- إنشاء صندوق سيادي لاستثمار الأموال المستردة

إجراءات أخرى:

حزب الجبهة الوطنية
THE NATIONAL FRONT PARTY



يتعهد الحزب بأن يقوم بإجراء جريء وقوي لاسترداد المنهوب من أموال المجتمع وذلك بإقرار تغيير العملة واشتراط خضوع الموديعين للضرائب وعدم قبول الأموال إلا بعد الحصول على ما يفيد تصفية أوضاعهم وجباية الضرائب الناتجة عن دخولهم لدى مصلحة الضرائب ووفق التشريعات النافذة ، ومن لا يثبت مشروعية كسبه يتم إحالته إلى هيئة الكسب الغير مشروع ويتم الحجز على ممتلكاته وممتلكاته أزواجه وأبنائه القصر حتى يتم البث في قضيته من قبل المحكمة التخصيصية لجرائم الفساد والكسب الغير مشروع.

